

إضاءات عن الخصوصية في الجزائر

علي خالفي*

Résumé :

Vue les changements que le monde vécu, soit sur le plan de étatique au bien sur le plan des grands agrégats économiques, ces changements ont pu avoir une grande influence sur les pays sous développés, ce qui l'ont mener à procéder à des réformes qui leur facilitera le passage à l'économie de marché.

Dans ce contexte cet article va dévoiler les déferents aspects de la privatisation en Algérie, en présentant une définition des concepts : reformes économiques, privatisation avec ses exigences et ses prospectives.

* - أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بن يوسف بن خدة- (جامعة الجزائر).

الملخص:

المنظور جاءت هذه الورقة لتبرز بعض جوانب الخصوصية في الجزائر من خلال التوقف عند مفهوم الإصلاحات الاقتصادية، مفهوم الخصوصية، وكذا متطلباتها وأفاقها.

عرف العالم تحولات كبير سواء على صعيد كل دولة أو في إطار التجمعات أو التكتلات، هذه التحولات أثرت على الدول المتخلفة ودفعت بالإصلاحات إلى التطبيق وهو ما جعلها تتفتح أكثر على اقتصاد السوق. وفي هذا

المقدمة:

حاولنا في هذه الدراسة المتواضعة تقديم صورة مختصرة عن واقع الخصوصية في الجزائر من خلال التطرق إلى مفهوم الإصلاحات الاقتصادية وشروط نجاحها وقد عملنا على ربط ذلك بمسار الخصوصية الذي اعتمد في الجزائر والذي عرف مراحل مختلفة اصطدمت بعوائق كثيرة.

فهل حققت الإصلاحات الاقتصادية أهدافها؟

وهل استطاعت الجزائر التكيف مع التحولات الحالية والمتوقعة بما

يخدم مصلحتها؟

وهل وفرت الشروط لنجاح الخصوصية؟

ما هي العقبات أو الصعوبات التي حالت دون نجاحها؟

ما هي الآفاق المستقبلية؟

هذه الأسئلة وغيرها هو ما سنحاول الإجابة عليها من خلال التعرض إلى:

- مفهوم الإصلاحات الاقتصادية.
- مفهوم الخصخصة.
- متطلبات الخصخصة.
- آفاق الخصخصة.

1- مفهوم الإصلاحات الاقتصادية:

ينطلق هذا المفهوم مما يلي:

1-1- إن العديد من دول العالم سواء المتقدمة أو المتخلفة بدأت تعيد النظر في العلاقة بين الدولة والسوق وأصبح الاتجاه السائد في الوقت الحاضر أن يتماشى دور السوق مع موجة العولمة التي تحتاج العالم ذلك أن خيار الخصخصة¹ أصبح أكثر من ضرورة.

1-2- تصطدم الإصلاحات بعوائق نذكرها:

✓ ظهور المؤسسات الاقتصادية الداخلية والخارجية، حيث أصبحت تسيطر على الإنتاج والتوزيع وهو ما يؤثر بشكل واضح على السوق.

¹- برزت منذ مطلع الثمانينات مصطلحات عديدة للتعبير عن التحول من القطاع العام إلى الخاص. ومن أبرزها الخصخصة، التخصيصية، الاستخصاص، التحرر الاقتصادي، نزع الملكية العامة،...، إلا أن التعبير الشائع في الجزائر هو الخصخصة، وتعني بشكل عام زيادة الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في ملكية وتشغيل وإدارة الوحدات الإنتاجية في المجتمع بغرض تحسين الكفاءة الإنتاجية بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. للمزيد أنظر: د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية الإسكندرية 1999، من ص 102 إلى ص 104.

✓ بروز عوامل ومحددات تؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية كالرشوة، الفساد الإداري، التجارة الموازية،.....

✓ عدم التمكن من توفير المناخ الاقتصادي الذي يساعد على حل مشكلة الاختلالات المطروحة والتي تولدت عن السياسات السابقة.

✓ تجاهل أثر الاعتبارات السياسية والاجتماعية إذ كثيراً ما تؤثر على العوامل الاقتصادية فمثلاً من الصعب القضاء على البطالة المقنعة ومن الصعب أيضاً تحمل انعكاسات البطالة السافرة.

✓ ضعف المؤسسات من الناحية الإدارية والتنظيمية إذ لا يساعد هذا الضعف على التحول الاقتصادي وفق التوجهات الجديدة لأن ضعف مستوى البورصات أو الأسواق المالية وكذلك البنوك يؤدي إلى صعوبات تحول دون التقييم الموضوعي لمؤسسات القطاع العام ونقل الملكية أو جزء منها إلى القطاع الخاص أو المختلط.

3-1- شملت الإصلاحات قطاعات هامة وقد اختلفت عملية التطبيق من دولة إلى أخرى ورغم الصعوبات استطاعت بعض الدول تحقيق بعض النتائج² الإيجابية إلا أن مشاكل كبيرة ما زالت تعيق التحولات مثل التبعية الناتجة عن نمط التبادل غير المكافئ، تعميق الهوة التكنولوجية،.....

² - الحد من ارتفاع التضخم أو تخفيضه، تحرير الأسعار، تخصيص الدعم، إعطاء أهمية أكبر للقطاع الخاص.

للمزيد أنظر: مجلة التمويل والتنمية، مارس 2003، المجلد 40، العدد 1، ص: 26.

4-1- إن توفر عوامل نجاح الإصلاحات يمكن أن تترتب عنه انعكاسات ايجابية، مثل:

- ◀ تحقيق النمو الاقتصادي مقارنة مع المراحل السابقة.
- ◀ إزالة ظاهرة احتكار³ المؤسسات الحكومية وتشجيع المؤسسات الخاصة مع توفير شروط المراقبة في مجالات الإنتاج والتسويق من تحرير القطاع المالي في ظل انتعاش وتنمية أسواق رأس المال، الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي من خلال تقليص العجز في الميزانية وتنمية الادخار والتحكم في نسبة التضخم وتقليص المديونية.
- ◀ تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في قطاعات الخدمات وتوفير الشروط القانونية والتنظيمية مع إعطاء أهمية للعنصر البشري ودعم برامج التكوين والبحث.

و انعكاسات سلبية، مثل:

- ◀ ارتفاع تكاليف الإنتاج، العمل على تقليص الاتفاق استجابة لشروط المؤسسات الدولية، تراجع دور الدولة في الميدان الاجتماعي وهو ما أدى إلى مشاكل كثيرة كالبطالة، انخفاض القدرة الشرائية، طول فترة أو مدة الإصلاحات أدى إلى تضرر مختلف القطاعات نتيجة الضغوط السياسية والاجتماعية بالإضافة إلى العجز الكبير الذي عرفت المؤسسات نتيجة الأموال التي أنفقت على عملية التطهير المالي،.....

إلا أن هذه الانعكاسات ظلت في جانب كبير منها نظرية أكثر منها تطبيقية مع الإشارة أن ما تحقق يختلف نسبياً من دولة لأخرى.

³- تجدر الإشارة إلى أن إزالة ظاهرة الاحتكار في المؤسسات الحكومية نتج عنه احتكار أخطر منه سيطر عليه الخواص وهو ما أصبح يعيق عملية الإصلاحات.

نستنتج مما سبق أن الإصلاحات ترتبط بجملة من العوامل، تتعلق بدور الدولة في التنمية وتكيف هذا الدور مع التحولات الجديدة في إطار الاقتصاد العالمي، ذلك أن حصة الدول المتخلفة من الناتج الإجمالي العالمي ما زالت ضعيفة جداً رغم أن هذه الدول تمثل 80 % من سكان العالم ورغم الثروات التي تملكها والتي في غالب الأحيان غير مستغلة. وأيضاً ما زالت قطاعات كثيرة لم يشملها الإصلاح بالشكل المطلوب كقطاعات المياه، البيئة، المواصلات، بالإضافة إلى أن أغلب الدول المتخلفة ما زالت تلجأ إلى الإقراض رغم ما تملكه من أموال.

إن نجاح الإصلاحات يتطلب الإجابة على أسئلة كثيرة تحتاج إلى أكثر من دراسة، وما تعرض إليها في هذا الإطار، إلا محاولة لمعرفة واقع الخصوصية في الجزائر.

2- مفهوم الخصوصية:

برزت منذ مطلع الثمانينات مصطلحات عديدة للتعبير عن التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص و من أبرزها الخصوصية وهي مرحلة من مراحل سياسات التحرر الاقتصادي التي بموجبها تحول الملكية أو الإدارة باستخدام العديد من الأساليب أو الآليات⁴، وتعني في القانون الجزائري⁵:

⁴ - إيهاب النسوفي: التخصيص والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، دار النهضة العربية، مصر، 1995، ص 20.

⁵ - سنهي جهينة: أثر العجز المالي على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير - كلية العلوم الاقتصادية والتسيير (جامعة الجزائر)، 2005، ص: 98.

❖ هي كل معاملة تؤدي إلى تحويل ملكية كل الأصول المادية أو المعنوية في مؤسسة عمومية سواء جزء أو كل رأس مالها لصالح أشخاص طبيعيين أو معنويين خاضعين للقانون الخاص.

❖ هي كل معاملة تؤدي إلى تحويل تسيير مؤسسة عمومية إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين خاضعين للقانون الخاص بصيغ تعاقدية تحدد كيفية تمويل التسيير وشروطه وممارسته.

وهي بهذا المعنى تشكل سياسة من سياسات التحرر الاقتصادي وأحد أساليب الإصلاحات الاقتصادية⁶.

وحول هذا تبرز ثلاثة اتجاهات⁷، يعبر الاتجاه الأول عن منح القطاع الخاص دوراً في الاقتصاد الوطني وهو ما لم يتحقق عملياً وخاصة في مجال الإنتاج، بينما الاتجاه الثاني يعبر عن الرغبة في التخلص من تبعات النظام الذي اعتمد على المركزية والبيروقراطية وهما صفتان منافيتان للتحويلات التي عرفها الاقتصاد العالمي وفق المنظور الجديد.

أما التوجه الثالث، فقد عبر عن محاولة التخلص من مؤسسات القطاع العام الخاسرة والتي لم تتمكن من القضاء على البطالة المقنعة ولم تحقق الإنتاج والربح.

⁶ - سنوسي ليلى: واقع وآفاق الخصخصة في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2000، ص: 6.

⁷ - ينظر إلى هذه الاتجاهات من: الجانب القانوني بكيفية تحويل الملكية، الجانب السياسي بكيفية مخازنة الممارسات الاحتكارية والبيروقراطية عن طريق تنازل الدولة عن تسيير الاقتصاد، الجانب الاقتصادي، إمكانيات تحويل المؤسسات العمومية إلى خاصة، الجانب الاجتماعي بكيفية التكفل بالتضام الاجتماعي في ظل الخصخصة.

إن مسار الخصوصية عرف مراحل مختلفة انطلقت في إنشاء جهاز⁸ خاص يهتم بالإشراف على متابعة تطبيق الخصوصية، ثم مرحلة دراسة وضعية المؤسسات العمومية التي ينبغي أن تحول إلى مؤسسات خاصة ثم مرحلة اتخاذ القرارات التي تتعلق بتطبيق الخصوصية من خلال تصنيف المؤسسات.

والملاحظ أن المراحل السابقة أخذت وقتاً طويلاً وتكاليف مرتفعة دون أن تتحقق الأهداف المطلوبة لكي ينجح مسار الخصوصية.

3- متطلبات الخصوصية:

إن التجارب الناجحة في مجال الإصلاح الاقتصادي بينت ضرورة توفير:

- 1/- الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال التحكم في التضخم وتحقيق عجز الميزانية وعجز ميزان المدفوعات.
- 2/- تحرير الاقتصاد من المركزية والبيروقراطية.
- 3/- فتح المجال للملكية الخاصة والتسيير من خلال مساهمة القطاع الخاص الوطني والأجنبي.
- 4/- ضرورة استجابة النظام المالي والنقدي لمتطلبات الخصوصية.

إن المتمعن لضرورة توفير الشروط السابقة وغيرها بالنسبة لحالة الجزائر يستنتج ما يلي:

⁸ - السلطات المكلفة بتنفيذ الخصوصية هي: الحكومة، الأجهزة المكلفة بالخصوصية، مجلس الخصوصية،...

1- إن مسار الخصوصية إلى غاية 2004 ظل محدود النتائج⁹، حيث أن السلطات العمومية لم تبرز إرادة واضحة وإستراتيجية متكاملة ومنسجمة لإقناع الأطراف الفاعلة في مجال الخصوصية.

2- لم تتمكن الجزائر من إيجاد حلول للمشاكل التي تحول دون إحداث تنمية حقيقية ذلك أن تقارير كثيرة بينت القيود المؤثرة على تطور المؤسسات، فالقطاع المالي مثلا ما زال يتحكم في جزء كبير من النشاط الاقتصادي حيث تسيطر البنوك العمومية على 95% وهو ما جعلها تقف حاجزا أمام المؤسسات الوطنية والأجنبية لدخول السوق المالي ولم تتمكن حتى من توظيف ما تملكه من أموال بسبب عدم تكيف طرق التسيير مع المتطلبات التي تعرفها التحولات وبسبب مشاكل أخرى مثل الأموال التي منحت للبنوك ولم تسترد، عدم القدرة على تحسين الخدمات المالية، طول فترة الحصول على القروض، عدم التمكن من توفير شروط دخول المؤسسات على البورصة.

3- أثبتت الدراسات التي قام بها البنك الدولي منذ 2002 أن من مجموع 562 مؤسسة، 38% منها كانت تبحث عن قطعة أرض للاستثمار استغرقت 5 سنوات رغم مناداة السلطات بصيغة الاستغلال عن طريق الامتياز.

⁹- تصريح الوزير المنتدب المكلف بالمساهمة وتطوير الاستثمار، المنشور، جريدة الخبر ليوم 4 جانفي 2005.

-4- بتت الدراسات أن هناك صعوبة في الحصول على المعلومات بسبب غياب الإعلام الاقتصادي وغياب تنظيم العمل وأن النظام القانوني والقضائي محدود في الفعالية.

-5- طلبت الحكومات بفتح رأس مال العديد من المؤسسات سواء عبر البورصة أو عبر الشركات القابضة لكن العملية لم تعط أي نجاح باستثناء ثلاث تعلقت ب: صيدال، الرياض، الأوراسي، وهذا إلى غاية 2004. وحسب تقديرات الجمعية الوطنية للشركات التابعة للإجراء فإنه من في مجموع 1174 مؤسسة بحيث 20% مقابل 70% أصبحت مهددة بالغلق، وأغلقت 10% أبوابها خلال سنتين، في الوقت الذي بيعت في المزاد 24 مساحة كبرى من مجموع 42 في العاصمة كانت مغلقة.

-6- إن الخطاب الرسمي ما زال خطاباً استهلالياً مضمونه الفعلي والحقيقي لم يتجسد على أرض الواقع، وقد عبر بشكل رسمي مسؤولون في الدولة عن غياب إستراتيجية واضحة العالم وتداخل المهام والصلاحيات والاعتبارات البيروقراطية التي لا زالت تلازم مسار الخصوصية والمحيط الاقتصادي الذي لم يطرأ عليه أي تغير خلال عشرية كاملة¹⁰.

¹⁰ - دراسة قام بها البنك الدولي: نشر ملخصاً عنها بجريدة الخبر ليوم 4 جانفي 2005.

-7- غياب الدراسات الاقتصادية المسبقة والتصرفات الارتجالية جعلت مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي¹¹ لا يحقق أهدافه ذلك أن تنفيذ صيغ الشراكة الوطنية والأجنبية لم يتم والأدنى من هذا أن البرنامج أعتبر مصدراً لتبذير وهدر كثيراً من الأموال.

-8- تفشي ظاهرة الاقتصاد الموازي وانعكاسات ذلك على الاقتصاد الوطني حيث أوضحت دراسات قام بها البنك الوطني في آخر تقرير له حول مناخ الأعمال لسنة 2006 عن حجم الاقتصاد الموازي الذي يعد الأهم في المنطقة ويؤكد هذا صندوق النقد الدولي الذي يرى أن نسبة الاقتصاد الموازي تقدر بـ 33.4% أي في حدود 20 مليار دولار من مجموع قيمة الناتج المحلي الخام المقدّر بـ 60 مليار دولار أي ثلث الثروة المنتجة في الجزائر علماً أن نسبة الاقتصاد الموازي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تقدر بـ 27.4% من الناتج المحلي الخام، وأن التحسن الذي حدث في مداخل الجزائر لم يعكس أي نتيجة إيجابية ذلك أن الجزائر صنفت حسب تقييم الهيئة المالية الدولية في الرتبة 128 عالمياً في مجال مناخ الأعمال¹². وهو ما أدى إلى مضاعفة المخاوف لدى

¹¹ قدر الغلاف المالي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بـ 520 مليار دينار، وقد اعتمد برنامج آخر سمي بمخطط ترسيخ النمو رصد له مبلغ 50 مليار دولار على مدى 5 سنوات ابتداء من 2004.

¹² أي مستثمر في الجزائر يجب أن يخضع لـ 14 مرحلة لمدة تقارب شهراً بتكلفة 25% للشروع في تجسيد أي مشروع ثم المرور عبر 25 مرحلة لمدة 244 يوم للحصول على التراخيص لإنشاء المؤسسة والشروع في العمل و16 مرحلة بـ 52 يوم لتسجيل الملكية. أما الوقت الذي تستغرقه تسوية عملية غلق مؤسسة والإعلان الرسمي حلها النهائي فهي على أقل تقدير 3 سنوات ونصف.

المؤسسات والمستثمرين، هذه العوائق وغيرها حالت دون توفير شروط أو متطلبات نجاح مسار الخصوصية في الجزائر.

4 - آفاق مسار الخصوصية:

إن آفاق الخصوصية في الجزائر يصطدم بالواقع المشار له سلفاً وقد يطغى على ذلك الطابع التشاؤمي الذي تشاظرنا فيه كثيراً من الهيئات والمؤسسات ذلك أن معاهد ومراكز ودراسات متخصصة منها الوكالة الأمريكية " يو. اس. اي. دي " ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، البنك العالمي، ... كلها تؤكد أن هناك سؤال محوري ينبغي طرحه:

هل هناك إرادة فعلية لدى السلطات العمومية والمجموعات النافذة والمؤثرة في اتخاذ القرارات السياسية لاتخاذ التدابير التي تسمح بأن يكون المنتج الجزائري قادراً على المنافسة؟

والإجابة في ظل الواقع الجزائري ليست سهلة.

إن عملية سبر الآراء التي نظمتها أكثر من 250 شركة عربية أغلبها في فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، ألمانيا، تؤكد ذلك وأن فجوى هذه العملية يتمثل في:

- الوصول إلى السوق يعد أهم عامل بنسبة 37%.
- الاستقرار السياسي والاقتصادي 42%.
- الإطار التشريعي والقانوني 34%.
- بالإضافة إلى عدم توفر المعطيات، ضعف الإنتاجية، الرشوة، الفساد الإداري، ضعف الخدمات (الجمركية، البنكية)، السوق المالية الموازية، مشاكل العقار....

بينت نتيجة سير الآراء أن المستثمرين لا يحبذون شركاء في القطاع العام أو شراء أي مؤسسة جزائرية في طور الخصخصة، وهو ما يكشف أن الإجراءات التي تنوي الحكومة تطبيقها لا تؤدي إلى الحل وأن نقطة البدء تنطلق أولاً من الطرح الموضوعي الذي مفاده الدراسة التقييمية الموضوعية لمسار أكثر من 10 سنوات على تبني الجزائر للخصخصة. وثانياً إيجاد الحلول للأسباب التي أدت إلى الفشل وفي مقدمتها:

- العقبات الداخلية المتعلقة بالمؤسسة المراد خصصتها (مشكلة ضخامة العمالة، عجز ميزان المؤسسات العمومية، الشكل التنظيمي للمؤسسات العمومية، الدهنيات البالية التي لا تتماشى مع منطق التغيير...).
- العقبات الخارجية المتعلقة بمحيط المؤسسة العمومية.
- غياب الإرادة السياسية وإغراء الخصخصة إلى هيئات متداخلة الوظائف برز فيها التأثير السياسي على حساب الحقيقة الاقتصادية.
- عدم التحكم في أدوات الخصخصة (لم توكل الدراسة للمختصين والخبراء).
- غياب الثقافة الاقتصادية والإعلام الاقتصادي.
- كثرة النصوص والتشريعات.
- غياب الثقافة وتفشي ظاهرة المحسوبية والنزعة الشخصية عند الإقدام على خصخصة المؤسسات.

قائمة الهوامش

- 1- د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية: اتجاهات حديثة في البيئة، الدار الجامعية الإسكندرية 1999، ص: 102.
- 2- مجلة التمويل والتنمية: تقرير عن صندوق النقد الدولي، مارس 2003، المجلد 40، العدد 1، ص: 26.
- 3- تجد الإشارة إلى أن ظاهرة الاحتكار في المؤسسات الحكومية نتج عنه احتكار أخطر منه سيطر عليه الخواص وهو ما أصبح يعيق الإصلاحات.
- 4- إيهاب الدسوقي: التخصيص والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، دار النهضة العربية، مصر، 1995، ص: 20.
- 5- نسيلي جهيدة: أثر العجز المالي على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير (جامعة الجزائر) 2005، ص: 98.
- 6- سنوسي ليلي: واقع وآفاق الخصوصية في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير (جامعة الجزائر) 2000، ص: 06.
- 7- ينظر إلى هذه الاتجاهات من:
 - الجانب القانوني - كيفية تحويل الملكية.
 - الجانب السياسي كيفية محاربة الممارسة الاحتكارية والبيروقراطية عن طريق تنازل الدولة عن تسيير الاقتصاد.
 - الجانب الاقتصادي انعكاسات تحويل المؤسسات العمومية إلى خاصة.
 - الجانب الاجتماعي كيفية التكفل بالقضايا الاجتماعية في ظل الخصوصية.
- 8- السلطات المكلفة بتنفيذ الخصوصية:

- الحكومة.
 - الأجهزة المكلفة بالخصوصية.
 - مجلس الخصوصية.
- 9- تصريح الوزير المنتدب المكلف بالمساهمة وتطوير الاستثمار المنشور في جريدة الخبر ليوم 04 جانفي 2005.
- 10- دراسة قام بها البنك العالمي نشر ملخصاً عنها في جريدة الخبر ليوم 04 جانفي 2005.
- 11- قدر الغلاف المالي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بـ 520 مليار دينار، وقد اعتمد برنامج آخر سمي بمخطط ترسيخ النمو رصد له مبلغ 50 مليار دولار على مدى 5 سنوات ابتداء من سنة 2004.
- 12- تقرير عن الهيئة المالية الدولية، سنة 2005.

قائمة المراجع

- 1- إيهاب الدسوقي: التخصيصة والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، دار النهضة العربية، مصر 1995.
- 2- عبد القادر محمد عبد القادر عطية: اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية الإسكندرية 1999.
- 3- سنوسي ليلي: واقع وآفاق الخصوصية في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر 2000.
- 4- نسيلي جهيدة: أثر العجز المالي على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير (جامعة الجزائر) 2005.
- 5- مجلة التمويل والتنمية، مارس 2003، المجلد 40 العدد 01.
- 6- تقرير صادر عن البنك العالمي لسنة 2005.
- 7- تقرير صادر عن الهيئة المالية الدولية لسنة 2005.
- 8- جريدة الخبر ليوم 4 جانفي 2005.